الفصل الرابع

أثر النشاط الغربى فى النمو الاقتصادى والاجتماعى للعربية السعودية فى الثلاثينات والخمسينات

بعد أن عرضنا محصلة البحث فى نشاط رأس المال الاحتكارى الغربى فى العربية السعودية فى الثلاثينات والخمسينات ، نورد أولاً وقبل كل شئ، جانباً من أكثر الجوانب أهمية فى تطور بنية المجتمع الإنتاجى السعودى : أدى تدخل رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى مخالفة المسار التاريخى الطبيعى لتطور هذا المجتمع ؛ فقبل أن تتم عملية النمو الإقطاعى حدث لها انقطاع فى بعض جوانبها على حين أنها أسرعت أو أبطأت فى جوانب أخرى . وانعكس تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية بالدرجة الأولى فى ظهور عناصر البناء الاجتماعى الرأسمالى التى لم تكن تنسجم مع المجتمع السعودى فى تلك الفترة .

العربية السعودية داخل نظام "المستعمر – المستعمرة"

كتب ن . سيمونيا عن خصائص نشأة الرأسمالية فى الشرق كاشفاً جوهر الروابط الاقتصادية بين الدولة الرأسمالية الغربية والدولة الشرقية المحتلة والمستغلة من قبلها يقول : كانت القاعدة فى هذه البلاد هى "إنشاء آلة جديدة للإنتاج فى إطار بنية اجتماعية مركبة" المستعمر – المستعمرة "بمثابة وحدة ديالكتكية لجزءين متعارضين متصارعين . ذلك أن عوامل الإنهيار فى وسائل الإنتاج التقليدية لبلد مستعمر تغيرت وتزاوجت لتأخذ شكل وسائل رأس المال القومى للإنتاج ، وصارت منذ البداية أجزاء مكملة

لوسائل الإنتاج المركبة الجديدة القائمة على تقسيم العمل بين المستعمر والمستعمرة ، ولم يتم ظهور النظام الرأسمالى القومى - فيما بعد - إلا من خلال هذا التقسيم الأخير" (١٣١ : ص ١٦٤) .

كونت الاحتكارات الغربية بدعم من حكوماتها مع العربية السعودية مثل هذا النظام المركب " المستعمر- المستعمرة " الذى له خصائصه المميزة : لم تكن السعودية دولة مستعمرة وإنما كانت شبه مستعمرة أى أنها أصبحت واحدة من تلك البلاد التى وصفها لينين بقوله : إنها بلاد " مستقلة رسمياً ، من الناحية السياسية ، ولكنها ضلت طريقها إلى شباك التبعية السياسية والمالية " (١٢ : ص ٣٨٣) . بدأت رأسمالية الدولة الأحتكارية فى التغلغل فى العربية السعودية من بداية قيامها ، وجاءت هذه المرحلة الأولى من قيام تركيبة " المستعمر والمستعمرة " فى العربية السعودية قريبة الشيه بمرحلتها النهائية فى الكثير من دول الشرق الأخرى .

وقد حدد هذا سلفاً الأشكال الاقتصادية لاستغلال العربية السعودية؛ فقد بدأ الغرب هنا مباشرة من مرحلة تصدير رأس المال ، وإقامة المشروعات الصناعية . فالمرحلة التى اعتبرتها ن . سيمونيا محصلة للتطور فى نموذج مركب " المستعمر- المستعمرة " قد وجدت فى العربية السعودية منذ البداية، فقد ظهرت فى البلاد الصناعات التحويلية التى كانت تعمل جزئياً فى السوق الداخلية . و " بالرغم من أن هذه الظاهرة لم تتجسد فى شكل كمى بارز ، فإنها كانت تُعد تحولاً نوعياً جديداً . والآن أصبح رأس المال الصناعى مرتبطاً بشكل مباشر وواضح بالسوق الداخلية للمستعمرة ، لا كما كان يحدث من قبل . الأمر المهم هو أن هناك " نموذجاً " للاستثمار الصناعى متاحاً أمام فئات واسعة من السكان المحليين الذين بدأوا من فورهم فى استغلاله " (١٣١ : ص ١٩٠) .

كان الجزء السعودى من هذا الاقتصاد الاستعمارى المركب موجهاً كلية نحو الخارج . على أنه نتيجة للعلاقات المباشرة مع " الدولة المستعمرة "

متمثلة فى أرامكو ، نما هذا الجزء بسرعة كبيرة . وبدا أن العربية السعودية قد انضمت قسراً إلى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى كان ينهب ثرواتها . على أن الجانب الآخر من نشاط العامل الخارجى تمثل فى دعم الأساس التكنولوجى والاجتماعى لمركب " المستعمر- المستعمرة " على مستوى عالمى رفيع مما دفع بشبه المستعمرة إلى وضع أكثر تقدماً بالقياس إلى الوضع الإقطاعى الذى كانت عليه . كان التطور فى تركيبة " المستعمر- المستعمرة " فى الأربعينات والخمسينات فى الجزء الاستعمارى يتم بشكل سلبى تابع . على أن النمو التدريجى للتعاون كان يقوى أكثر فأكثر الاتحاد غير المتكافئ بين جزءى تلك التركيبة .

وقد أصاب العالم المجرى ت . سينتيش عندما أشار إلى تعدد مظاهر العامل الخارجى فقال : " إن نقد الاستعمار يفقد قوته وفعاليته إذا ما اقتصر على وصف المظاهر السلبية للنظام الاستعمارى ... ويتضح من هذا أن علينا أن نبحث الاستعمار من جميع جوانبه الإيجابية والسلبية ونتائجه ، أن ندرسه كنتاج موضوعى للرأسمالية التى تكونت فى مرحلة معروفة من التطور التاريخى للمجتمع البشرى " (١٦٨ : ص ٢٠٦) .

" الدولة المستعمِرة " و " المستعمَرة "

بدأ تدخل رأسمالية الدولة الاحتكارية فى العربية السعودية فى عصر الإمبريالية عندما أصبح للمستعمرات أهمية خاصة فى التنافس بين الدول الاستعمارية بعضها ببعض . ويتضح لنا هذا من التوسع الاقتصادى الجامح " للدولة المستعمِرة " فى مملكة البترول . ويبدو من حجم التعاون بين جزءى منظومة " المستعمِر- المستعمَرة " والنمو النسبى للمستعمَرة واستنفاد المستعمر لكل إمكانياتها " مقدماً ، كقاعدة ، الأشكال المتخلفة للمشروعات الرأسمالية ، مجسداً أكثر العناصر المحافظة فى النظام الاجتماعى " للمستعمِر" أن هذه المنظومة تسير فى تطورها نحو الأزمة (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١٣١ : ج ٢ ، فصل ٢) .

وعلى أن تجربة العربية السعودية كانت تختلف بشكل جوهرى عن "النموذج" الذى اقترحه ن. سيمونيا. "فالمستعمِر" فى العربية السعودية لم يكن رأسمالاً استعمارياً خالصاً فحسب، وإنما كان الفصيلة الأمامية لرأسمالية الدولة الاحتكارية. كان هناك وراء شركات البترول المساهمة فى أرامكو مجموعة روكفلر الصناعية المالية الجبارة. فقد أخذت هذه المجموعة فى الخمسينات، بعد أن بدأت سيطرتها على شركات البترول، تفقد طابعها التخصص، وبدأ نشاطها يتخذ طابعاً شاملاً. انتقلت مجموعة روكفلر إلى إنشاء اتحادات احتكارية عملاقة وإلى التطوير الواسع لملكية الأسهم والسندات، ووسعت من تأثيرها على الشركات التى تعمل فى مختلف أوجة الإنتاج وخاصة العاملة فى المجالات الفنية المتقدمة (انظر ١٠٣ أ).

يقدم لنا هذا الوضع تفسيراً لما أصبحت عليه "الدولة المستعمِرة" من مرونة كبيرة فى العربية السعودية؛ كانت "الدولة المستعمرة" على استعداد لاستخدام منجزات العالم الحديث والتكنولوجيا مع إزالة القشرة الاستعمارية "المستعمِر- المستعمرة" دون أن يغير ذلك من جوهرها الاستعمارى. كان هذا الأمر فى الخمسينات لا يزال مستقبلاً بعيداً. على أن انتشار العلاقات الإجتماعية الاستعمارية الجديدة فى النهاية قد أدى على نحو موضوعى إلى ذلك الوضع، الذى ظهر بالتحديد نتيجة لتطور صناعة البترول التى ساهمت فى تعجيل التحول الاجتماعى فى العربية السعودية إلى الحد الذى كان باستطاعة المجتمع السعودى استيعابه.

نعود الآن لبحث سياسة "المستعمر" بالنسبة لموضوع الاستغلال. كانت أرامكو خير معبر عن مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية فى العربية السعودية، على أن التعارض فى المصالح بين الشركات، وبين رأسمالية الدولة الاحتكارية ككل كان أمراً وارداً، ويمكن إيجازه فى اختلاف الأهداف التكتيكية عن الأهداف الاستراتيجية.

هنـاك العديـد مـن كتابـات السـوفييت والأجانـب مخصصـة لتحليل سياسـة الاحتكارات الغربية فى بلدان الشـرق الأوسـط فى الخمسينات . وقد يكـون من الطريـف أن نتفحص كتـاب الباحث الأمريكـى د . فينى الذى يذكـر فيه أن الأمل فـى البقاء فى المنطقة لفترة غير محـدودة رفع من اهتمام شـركات البـترول بالتنميـة الاقتصاديـة للـدول المسـتغلة . " فسـوف يفتـح الاقتصـاد الأكثر تطوراً، بكل تأكيد ، أمام هذه الشـركات أسـواقاً أكثر اتسـاعاً لرواج منتجاتها البترولية ، بل سـوف يمكنها من تخفيف مشكلاتها بالنسـبة للتموين ، و يخلق اسـتقراراً فى حياة الأيـدى العاملة بها ، و يخلق من البلاد بوجه عام مكاناً أكثر راحة لنشاطها " . ويواصل فينى بعد أن يعترف بأن الشـركات الغربية لم تهتم إلا بمجرد تحسـين ظروف عمليات الاسـتغلال فى دولة متخلفة قائلاً : " فى الوقت نفسه كان هناك رأى آخر يرى على الدوام أن الصناعة فى الشـرق الأوسط ليست صناعة الشـرق الأوسط . ويبدو أن هذه الشـركات ، واعيـة بذلك ، أخذت تتحـرك فى اتجاه تبنـى دور أكثر وضوحاً كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد ، وكانت على اسـتعداد أن تتحمل مسـئوليات محددة ..." (١٩٤ : ص ١٥٤) على أن " المسئوليات " الجديدة للشركات الغربية، أرامكو على سبيل المثال ، لم تتوخ سوى نفس الهدف .

لم تبـال الشـركات المسـاهمة فـى أرامكـو إلا بأرباحهـا . ولم تكتف الاحتـكارات الغربيـة الأخـرى بـأن يظـل هدفها هو مجـرد اسـتغلال العربية السـعودية باعتبارهـا غدة لاسـتخراج المواد الخام وسـوقاً لبضائعهـا بل أصبح هدفهـا هـو " التكامل " الذى يكشـف عن جوهـره البروفيسـور الأمريكى أ . مايـر فـى كتابـه "رأس المال فى الشـرق الأوسـط " الـذى ظهر فى عـام ١٩٥٩ (المرجـع رقم ٢١٤) . كتـب مايـر واضعاً نصب عينيه هذه الدولة العربية المنتجة للبـترول بوجه عام أنه " فى خلال عقدين من الزمـن كانت صناعة البترول قد أصبحـت معزولة عـن الدولة " ، على أنه منذ عام ١٩٥٠ بـدأ برنامج " التكامل" الـذى أراد وضـع جهـود الشـركة لدعم نمـو الاسـتثمارات المحلية عـن طريق استخدام متعهدين محليين والمسـاعدة فى ترويج البضائع المنتجة محلياً (٢١٤: ص ٨٢ ، ٨٣) .

كان البرنامج المذكور يتشابه تماماً والبرنامج الذى تطبقه أرامكو. ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أن الشركة كانت تساعد على نمو بعض المشروعات الصناعية القومية، من جانب، وتعمل على كبح هذا النمو من جانب آخر. ويخلص ماير، بعد أن يعلن أن "التكامل لم يؤد دوراً ملموساً فى اقتصاد الشرق الأوسط"، إلى أن الهدف الأساسى من التكامل انحصر فى إنشاء سوق حديثة كبيرة أمام البضائع الغربية فحسب (٢١٤: ص ٨٩).

وهكذا نرى أن جوهر سياسة التكامل كان ينحصر فى تحويل اقتصاد دول الشرق الأوسط إلى اقتصاد مكمل وإلى جزء سلبى من النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، بمعنى أن الجهود التى بذلتها رأسمالية الدولة الاحتكارية كانت جميعها موجهة لإقامة نظام رأسمالى خاضع له. ووضعت أرامكو بداية هذه العملية بالرغم من أن هدفها الذاتى انحصر فقط فى زيادة أرباحها. وقد سعت رأسمالية الدولة الاحتكارية موسعة مجال التعاون بين "المستعمِر والمستعمَرة"، إلى ما هو أكبر من مجرد الأرباح: "كان التكامل هو أحد مفاهيم الاستعمار الجديد الأساسية التى اقترحها الغرب على العربية السعودية وعلى الدولة النامية الأخرى أيضاً لإدراجهم فى تكامل النظام الرأسمالى العالمى.

وفى الوقت نفسه تم فى الولايات المتحدة إعداد خطط العلاقات الجديدة مع العربية السعودية (مذكرة ر. فونكهاوزر) التى كانت شركات البترول قد سعت حتى فى الستينات وأوائل السبعينات إلى تقليصها وخفضها. على أن هذه الخطط كانت تتفق ومصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ككل لأنها كانت تتطور وفق جوهر نظام "المستعمِر- المستعمَرة" على مستوى جديد.

مع نهاية الخمسينات أقيمت على أراضى العربية السعودية مشروعات ضخمة فى مجال استخراج البترول وصناعة التكرير على مستوى جديد من التكنولوجيا بالنسبة لهذه الفترة. وقد أدى نشاط الاحتكارات الغربية، على هذا النحو، إلى إقامة القطاع الرئيسى الأساسى للاقتصاد السعودى.

ونورد هنا تعريف ف . سميرنوف الذى قسم قطاعات اقتصاد الدول النامية وفقاً لعلاقتها بالعامل الخارجى : "يشغل قطاع التصدير المكانة الرئيسية فى بناء الاقتصاد القومى لغالبية الدول المتخلفة . ويعتبر المنتج النهائى لهذا القطاع ، كقاعدة ، هو الخام الزراعى ... ويربط ترويج إنتاج قطاع التصدير بأحوال السوق العالمية ، وبهذا تتحدد زيادة المتكدس بعوامل خارجية . إن المنتج الموجود فى قطاع التصدير لا يدخل ضمن عملية الإنتاج الاجتماعى الكلى لهذا المنتج فى شكله الطبيعى لأنه لا يعتبر قيمة استهلاكية من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، لكنه يعتبر أهم عنصر فى عملية الإنتاج من ناحية القيمة لأن العائد من العملات الحرة من تصديره هو أهم مصدر لتوفير حاجات استيراد القيم الاستهلاكية غير المنتجة فى البلاد" (١٣٣ : ص ٢٢) . وقد أصبح هذا القطاع فى العربية السعودية هو قطاع البترول .

ويحدد ف . سميرنوف . القطاع الثانى للاقتصاد الوطنى بأنه قطاع " الصناعة الداخلية " وهو يضم مشروعات الصناعة الثقيلة والحفيفة الموجهة للسوق الداخلية ، وكذلك المرافق الإنتاجية . وفى نهاية الخمسينات ظهرت فى العربية السعودية بعض البوادر الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتطوير هذا القطاع .

والقطاع الثالث والأخير هو القطاع الزراعى الذى يعكس اقتصاداً متبايناً تتفاوت فيه درجات القدرة الإنتاجية على التسويق . ويتم من خلاله ، فى الواقع ، الإنتاج بشكله البدائى (١٣٣ : ص ٢٣ ، ٢٤) ومع نهاية الفترة الأولى من تاريخ العربية السعودية فقد هذا القطاع ، بالرغم من أنه كان يستخدم نصف القوى العاملة ، دوره القيادى إلى الأبد .

خصائص نشأة الرأسمالية فى العربية السعودية

مع نهاية العقد الثالث من قيام الدولة السعودية بدأت مظاهر تحولها ، بتأثير العامل الخارجى ، من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية . وقد ساهم نشاط الغرب فى دفع الهدف الأساسى الجديد للإنتاج الاجتماعى تدريجياً إلى

المقدمة، وقد تجسد هذا الهدف فى الإنتاج السلعى، كما قَوى الغرب دور النقود باعتبارها معادلاً شاملاً.

كتب أ. ماير": حتى وقت قريب لم يكن للأموال التى تدفعها شركات البترول أو لودائع موظفيها فى البنوك أو للتجارة المحلية أى تأثير كبير على النمو الاقتصادى. فقد كان لحكومة العربية السعودية وشيوخها منذ عام ١٩٤٦ قدرة فائقة على تحويل دخول البترول إلى جبل من البضائع الغربية بحجم جبال الهيمالايا تقف على قمته سيارة كاديلاك" (٢١٤: ص ٨٠ – ٨١).

وهذه السخرية من جانب العالم الأمريكى صحيحة تماماً. فقد كان تدفق السلع الاستهلاكية الغربية إلى العربية السعودية (وهو ليس أهم مظاهر نشاط الغرب) ذا مغزى كبير.

كان التحام الإنسان بالأرض قوياً إبان النظام الإقطاعى، إبان "الإقطاع القبلى" السعودى، كما كان ارتباطه شديداً بالماشية باعتبارها الوجود الأساسى. على أن نشاط الغرب قد ساهم فى تعجيل عملية تفتيت هذا الالتحام الذى كان قد بدأ لتوه فى العربية السعودية.

كانت السمة الجوهرية لميلاد الرأسمالية فى العربية السعودية هى أن الغرب ضم مباشرة جزءاً صغيراً للغاية من نظام الإنتاج الاجتماعى إلى نظام "المستعمِر- المستعمَرة" وأن العامل الخارجى كان له جزء أقل بكثير مما له فى بلاد الشرق الأخرى. وقد خلق هذا تأثيراً مباشراً للغرب على نظام الإنتاج الاجتماعى السعودى ككل. كان الغرب يهتم فى المقام الأول بالبترول الذى لم يكن استخرجه يتطلب أيدى عاملة كثيرة أو مقاولين محليين وفى الوقت نفسه كان يعطى عائداً هائلاً. وقد أدى هذا الظرف الأخير إلى توطيد قدرة شركات البترول فضلاً عن النمو السريع الذى لم يسبق له مثيل للنظام الرأسمالى القومى من ناحية وإلى الإنهيار المتزايد للأنظمة التقليدية من ناحية أخرى. ولم يكن نمو اقتصاد العربية السعودية آنذاك يتم على حساب استخدام المصادر الطبيعية فى تطوير الصناعة القومية، وإنما على

حساب الأموال المتحصلة مقابل هذه المصادر ، وقد عمل هذا على ضعف النظام الرأسمالى القومى مقارنة بالغرب ، وعلى بقاء عدد كبير من ممثليه زمناً طويلاً عند مرحلة الكومبرادور .

وفى الوقت نفسه تم ، مع نهاية الفترة الأولى ، تحول ممثلى رأس المال التجارى الربوى الكومبرادور إلى رجال أعمال على الطراز الرأسمالى . وقد استمرت سيطرة القوى التقليدية التى تمثلها العائلة المالكة والأرستقراطية القبلية ورجال الدين على الحياة السياسية فى البلاد . وكانت نقطة التقاء هذه القوى هى السعى من أجل دعم الدولة القومية القوية . قام نشاط الاحتكارات الغربية ، بعد أن دفع بالصناعة فى العربية السعودية إلى النمو، إلى تطوير هذه الصناعة عبر مراحل متعددة من المصانع الصغيرة والورش ثم إلى إدخال الإنتاج الآلى فيما بعد . وقد أدى هذا إلى اتساع الفجوة بين النظام التقليدى والنظام الجديد من ناحية ، وإلى ارتباط النظام الرأسمالى القومى الذى افتقد ركائزه داخل النظام التقليدى بالنظام الاحتكارى الأجنبى ارتباطاً شديداً . منذ البداية غرس نشاط الاحتكارات الغربية التناقض بين نمو القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للعربية السعودية من ناحية والبناء الفوقى الذى يعتمد على النظم التقليدية من ناحية أخرى ، وكذلك بين الإمكانات الموضوعية لنمو البلاد ونشاط الغرب بها الذى يقيد هذه الإمكانات . وفى النهاية نشير إلى أن الانتقال إلى نهاية الخمسينات ظهر فى طابع نظام الإنتاج الاجتماعى السعودى على النحو الآتى :

من الناحية الاقتصادية : بعد قيام نظام رأسمالى ونمو السوق الداخلية جرى تقييد نمو القوى الإنتاجية الجديدة من جانب رأسمالية الدولة الاحتكارية وحكام البلاد .

من الناحية الاجتماعية : أعلنت الطبقات الجديدة عن نفسها كقوة لها وزنها ، على أن سيطرة الطبقات التقليدية ظلت كما كانت من قبل .

من الناحية سياسة الدولة : أصبح النظام الملكى السعودى دولة قوية ذات حكم مركزى يمتلك جهاز دولة متطوراً نسبياً . وأصبح الملك وعائلته مركزاً للسلطة الفعلية فى البلاد .

أثر عامل البترول فى نمو العربية السعودية

ترجع أهمية قضية وضع العربية السعودية بالنسبة لدول الشرق الأخرى التى تأثرت ، بدرجة أو بأخرى ، بالغرب ، إلى سببين : أولاً ، لم تتوقف محاولات علماء الغرب عن إثبات الطابع " الجديد " لنشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية فى القرن العشرين فى بلاد الشرق مقارنة بالنظام الاستعمارى الغربى " القديم" (لكن تاريخ نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية فى العربية السعودية يجعلنا نؤمن بالعكس) .

ثانياً ، يستهدف الغرب فصل " الظاهرة البترولية " للدولة السعودية واستثناء العربية السعودية من مجموع دول الشرق ومحاولة إضفاء طابع " بترولى " على نموها وفى الوقت نفسه فصلها عن بقية دول الشرق .

ولتوضيح دور عامل البترول نورد كلمات ج . بليخانوف حول القوى المحركة لتاريخ البشرية ؛ يرى بليخانوف أن السبب الأول العام هو نمو القوى المنتجة ؛ والسبب الثانى والخاص هو الوضع التاريخى " الذى يتم خلاله نمو هذه القوى المنتجة لدى شعب معين ، والذى هو فى حد ذاته يحدث فى النهاية نتيجة نمو هذه القوى لدى الشعوب الأخرى أى السبب العام نفسه " (١١٨ ، ٣٣٢) .

سار نمو العربية السعودية فى الطريق نفسه الذى سارت فيه بلدان الشرق : تطور المجتمع الإقطاعى ، الذى يمثل فى أساسه السبب العام ألا وهو قوى الإنتاج ؛ أما السبب الخاص فهو تأثير الغرب الذى أثر جوهرياً وغير بشكل ملحوظ المسار العام لتطور بلدان الشرق . وبالنسبة للعربية السعودية فقد كان هناك سبب ثالث خاص ومميز أعطى لنمو المملكة السعودية (وبعض النظام الملكية الأخرى فى الشرق الأوسط) طابعاً فريداً ، هذا السبب هو

البترول . إن هذا السبب المميز (الفردى وفق اصطلاحات ج . بليخانوف) الذى أبرزه الغرب قد عجل بصورة غير عادية النمو الاقتصادى الاجتماعى للعربية السعودية ، الأمر الذى انعكس جوهرياً على السببين الأولين ، ولم يبق بعد ذلك سوى الصدفة فى التطور التاريخى للبلاد . ويمكن أن نقول ، على لسان "بليخانوف" : إن " الأسباب الفردية لا يمكنها أن تحدث تغييرات جذرية فى نشاط الأسباب العامة والخاصة التى يحددها اتجاه وحدود تأثير الأسباب الفردية " (١٢٠ : ص ٣٣٢) .

وبالرغم من قوة السبب " الفردى " فإن هذا السبب الفردى لم يستطع وحده أن يخرج العربية السعودية من صف الدول النامية أو يجنبها استغلال رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا السبب أعطى للعربية السعودية فى ظروف النصف الثانى من القرن العشرين طابعاً استثنائياً جعلها قادرة على ممارسة تأثير ملموس تماماً على كل من الأسباب العامة والخاصة بإضعاف أو بتقوية فعاليتها . إن هذا العامل الطبيعى أو الجغرافى الذى ظهر فجأة فوق رمال الجزيرة العربية يؤدى دوره العام فى النمو الاجتماعى للسعودية وفى نموها الاقتصادى وتؤكد تجربة العربية السعودية استنتاج ج . بليخانوف الخاص بأن " الخصائص الجغرافية للبيئة تحدد نمو قوى الإنتاج التى تحدد بدورها العلاقات الاقتصادية والتى تليها كل العلاقات الاجتماعية الأخرى" (١٢٠ : ص ١٥٣) .

لقد وضع عامل البترول العربية السعودية فى مكانة شديدة الخصوصية فى النظام الرأسمالى العالمى . على أنه من الواضح أن العامل أمر عابر ؛ فبمجرد إنتهاء فترة نشاطه فسوف تكتسب عوامل النمو الأخرى العامة والخاصة أهمية كبرى للنمو بالنسبة للعربية السعودية وهو الأمر نفسه الذى سيحدث بالنسبة لبلدان الشرق الأخرى .

كانت علاقات السوق المحدودة تماماً فى العربية السعودية تتفق مع مستوى نمو قوى الإنتاج فيها آنذاك ، وذلك قبل بداية نشاط عامل البترول .

فقد سادت البلاد عوامل النمو المشتركة الخاصة بجميع الدول النامية : اتساع معاملات الأسواق كان يتم بصورة تتفق وبطء نمو قوى الإنتاج ، وقد ترك هذا تأثيراً دافعاً على التطور الاجتماعى الداخلى اللاحق لتقسيم العمل ، على أنه لم يتعد إطار الإنتاج البدائى .

لقد تجلت الأسباب الخاصة فى العربية السعودية ، كما فى بلدان الشرق الأخرى – حسب رأى كارل ماركس – فى "مشهد سقوط وإنهيار العناصر المركبة .. والعديد من المؤسسات الأبوية النشيطة والمؤسسات الاجتماعية المسالمة" ويعرض ماركس فى مقاله " الحكم البريطانى فى الهند" وضع التخلف السائد آنذاك فى الهند نتيجة المسار الطبيعى للنمو من خلال تناوله لتدخل إنجلترا فيقول : " ... علينا ألا ننسى أن هذه المجتمعات الزراعية الرعوية ، مهما بدت بريئة ، كانت دائماً أساساً قوياً للاستبداد الشرقى ، وأنها كانت تحد العقل البشرى بأطر ضيقة ، جاعلة منه أداة خاضعة للسلطة ، فارضة عليه أغلال القواعد التقليدية ذات الطابع العبودى سالبة إياه أى قيمة وأى مبادرة إنسانية ..." (٢ : ص ١٣٥ – ١٣٦) . وفيما يلى نورد كلمات ماركس الشهيرة حول الضرورة التاريخية للدفعة الخارجية حتى ولو كان وراءها أغراض أو مصالح أخرى . وقد تعرضت جميع دول الشرق بدرجة أو بأخرى لمثل هذه الدفعة التى كانت لها أهمية خاصة فى العربية السعودية نتيجة لعامل البترول .

يقول "ماركس" : " أحدثت إنجلترا ثورة اجتماعية فى بلاد الهند تقودها إلى ذلك أهداف خسيسة ، وأظهرت غباء فى الوسائل التى استخدمتها فى تحقيقها . على أنه ليست هذه هى المشكلة . فالقضية هى هل باستطاعة البشرية أن تؤدى رسالتها دون ثورة جذرية فى الظروف الاجتماعية لآسيا ؟ . إذا كانت الإجابة نفياً ، فإن إنجلترا كانت ، بالرغم من كل ما ارتكبته من جرائم ، أداة تاريخية غير واعية فى إحداث هذه الثورة " (٢ : ص ١٣٦) .

وقد أبرز "ماركس" الجوانب الديالكتيكية المتعددة للعامل الخارجى حين قال : "على إنجلترا أن تقوم بمهمة مزدوجة فى الهند : هدامة وبناءة ؛ فمن جانب عليها أن تقوض المجتمع الآسيوى القديم ، ومن جانب آخر عليها أن تضع الأساس المادى للمجتمع الغربى فى آسيا " (٣ : ص ٢٢٥) .

ومع نهاية الخمسينات كان الغرب قد قام بالجزء الأساسى من عملية الهدم والبناء فى العربية السعودية . ومن المؤكد أن الجزء البناء فى الظروف التاريخية المعاصرة قد فاق ـ حتماً – الجزء الهدام . والمجتمع السعودى الذى زلزله إنهيار القوى التقليدية ، ونمو القوى الشابة قد دخل فى مرحلة جديدة من تطوره .